

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٦٧

الخميس، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون (فيجي)

الدول الأعضاء التي شاركت في المفاوضات المتعلقة بمشروع قرار هذه السنة وأثرت هذا المحتوى باقتراحاتها البناءة. ونقدر الدور القيادي لليونسكو والإسهام القيم لتحالف الأمم المتحدة للحضارات في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة يونغ (بليز).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

مشروع القرار (A/71/L.43)

يستند القرار المتعلق بتعزيز الحوار بين الأديان، الذي قدم لأول مرة في العام ٢٠٠٤، إلى إيماننا المشترك بأن زيادة فهم واحترام التنوع هي أفضل طريقة لتحقيق السلام العالمي. إن عالم اليوم منكوب بتراعات مدمرة، قديمة وجديدة على السواء، تغذيها شكوك مستمرة وانعدام ثقة عبر التصدعات الدينية والحضارية. ولا تتسبب هذه النزاعات في معاناة بشرية وخسائر اقتصادية هائلة فحسب، بل إنها كذلك تعرقل التفاعل الودي والتعاون الاجتماعي والاقتصادي بين مختلف مناطق وأمم العالم.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يذكر الأعضاء

أن الجمعية العامة نظرت في البند ١٤ في جلستها العامة الـ ٦٣ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان ليتولى عرض مشروع

القرار A/71/L.43.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني

ويشرفني أن أشارك بعثة الفلبين في تقديم مشروع القرار المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام"، الوارد في الوثيقة A/71/L.43. وأشكر جميع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1645859 (A)



والوحدة في إطار التنوع. ويجدوننا وطيد الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة مرة أخرى هذا القرار بالإجماع.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/71/L.43. أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/71/L.43، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في مشروع الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار: إريتريا، إسبانيا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، بنغلاديش، بيرو، توغو، تونس، تيمور - ليشتي، جزر البهاما، سلوفينيا، سورينام، شيلي، الصين، طاجيكستان، غواتيمالا، قطر، الكاميرون، لبنان، مدغشقر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، النمسا ونيجييريا.

أود أيضاً أن أعلن أن جمهورية كوريا ليست من مقدمي مشروع القرار.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.43، المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام".

طلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار A/71/L.43. هل هناك أي اعتراض على هذا الطلب؟

طلب ممثل باكستان الكلمة. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إننا نعترض على طلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار A/71/L.43، وفقاً للمادة ٨٩ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

ونشهد كذلك ميلاً متزايداً نحو كراهية الأجانب وتعصبا دينياً وظهور إيديولوجيات متطرفة جديدة في مختلف أنحاء العالم. ويمكن إرجاع الكثير من التزايد في انعدام الثقة إلى تزايد الفجوة في التفاهم وانعدام التسامح بين مختلف الأديان والحضارات. وتستغل الجماعات المتطرفة والإرهابية هذه الفجوة لبت برامجها الخاصة السامة. ولذلك، يتحتم علينا جميعاً تعزيز الآليات والإجراءات من أجل تعزيز الحوار والتفاهم بين جميع الأديان والحضارات بهدف استعادة الانسجام وتعزيز التعاون من أجل السلام والتنمية.

وعلى الرغم من الاختلافات بين الأديان والثقافات فإن بينها الكثير من القواسم المشتركة التي يمكن أن توحدنا فعلاً. إننا بحاجة إلى البناء على هذه القيم المشتركة. ويمكن تحويل التنوع الثقافي إلى قوة إيجابية من أجل تعزيز التعاون والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والوئام. ويتناسق مشروع القرار كذلك مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشمل ضمن أهدافها تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع من أجل تنمية مستدامة. ولكي يحدث هذا، سيتعين علينا التكاتف من أجل القضاء على التعصب والتحيزات والقوالب النمطية، والدخول في حوار حقيقي وبناء على كل المستويات عبر الاختلافات الثقافية والدينية.

ينبغي متابعة الحوار في صيغة منسقة متعددة المستويات وشاملة لجميع الأطراف. وينبغي أن تشمل القيادات الدينية والمجتمعية، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية. وينبغي أن يكون الهدف النهائي من الحوار هو منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام والوئام من خلال تحسين التفاهم والاعتدال وثقافة عالمية للسلام.

إننا نؤمن بأن من الممكن، من خلال زيادة الحوار والتفاهم، تحقيق الهدف المتمثل في بناء عالم متنوع، لكنه مع ذلك يعيش بانسجام وسلام، يركز بصلابة على دعائم التعايش السلمي

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

السيدة ناتيفيداد (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): تأسف الفلبين لطلب التجزئة الذي طرح تحت المادة ٨٩ في إشارة إلى الفقرة ٩ من مشروع القرار A/71/L.43.

ترحب الفقرة ٩ من المنطوق بإعلان باكو الذي اعتمد في المنتدى العالمي السابع لتحالف الحضارات، الذي عقد في نيسان/أبريل. ويؤيد إعلان باكو، من بين أمور أخرى، ثقافة السلام من خلال الحوار بين الأديان والثقافات - وهذا جوهر مشروع القرار A/71/L.43 المعروض علينا اليوم.

وتؤكد الفقرة ٧ من إعلان باكو على "أهمية احترام وتفهم التنوع الثقافي والديني". وهي تشجع الأنشطة التي تعزز التسامح والاحترام والحوار والتعاون للترويج لثقافة السلام واللاعنف على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي. وقد اعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء في الدورات الماضية بسبب اعتقاد مشترك بقيمة الحوار والتزام به لتشجيع المزيد من التفاهم والتسامح لتنوعنا الثقافي والديني واللغوي والعرقي.

ومثلما رحبنا بإعلان فيينا من المنتدى العالمي الخامس لتحالف الحضارات في عام ٢٠١٣ وإعلان بالي من المنتدى العالمي السادس لتحالف الحضارات في عام ٢٠١٤، يجب أن نرحب أيضاً بإعلان باكو الذي صدر في المنتدى العالمي السابع لتحالف الحضارات في هذا العام. تشجع هذه الإعلانات على تنفيذ الأنشطة التي تسهم في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات من أجل السلام. ويجب علينا الإبقاء على الزخم الناشئ عن هذا الإعلان وتعزيزه، ولا سيما في خضم النزاعات والعنف التي نشهدها كل يوم.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٨٩، التي سأتلوها:

"إذا أُثير اعتراض على طلب التجزئة يُطرح اقتراح التجزئة للتصويت. ولا يُسمح بالكلام في اقتراح التجزئة لغير متكلمين اثنين يؤيدانه ومتكلمين اثنين يعارضانه."

هل يود أي من الأعضاء الكلام بشأن طلب التجزئة؟

أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد سامفيليان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): طلبت أرمينيا إجراء تصويت مسجل على الفقرة ٩ من المنطوق وسوف نصرّ، من أجل إعلان اعتراضنا على تلك الفقرة، على البت في طرح الفقرة ٩ من المنطوق للتصويت.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): منذ أكثر من عقد من الزمن، أيدت الفلبين وباكستان القرار المتعلق بتشجيع الحوار والتفاهم بين الأديان والثقافات والتعاون من أجل السلام. إن أحد ركائز هذا القرار هو دور تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة في تعزيز مزيد من التفاهم والاحترام بين الحضارات والثقافات والأديان والمعتقدات. ولذلك فمن المؤسف طلب حذف الفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار A/71/L.43، التي تتعلق بالمنتدى العالمي السابع لتحالف. وأود أن ألفت انتباه الجمعية إلى حقيقة أن الاجتماع كان اجتماعاً للأمم المتحدة، لذلك فالدعوة إلى حذف الفقرة ٩ والتصويت عليها سيكون ضد ما تحقق في المؤتمر نفسه. وأود أن أبلغ الجمعية أننا ندعو لذلك جميع الدول الأعضاء إلى التصويت معارضين لفصل الفقرة ٩ من المنطوق.

غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كيريباس، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا البوغوسلافية سابقا، تيمور - ليشتي، توغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فييت نام.

المتنعون عن التصويت:

فرنسا، موريشيوس، نيجيريا، بالاو.

رفض الاقتراح الداعي إلى تقسيم مشروع القرار بأغلبية ١١٦ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار ككل.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/71/L.43 في مجموعه؟

اعتمد مشروع القرار A/71/L.43 في مجموعه (القرار ٢٤٩/٧١).

إن منتديات تحالف الأمم المتحدة للحضارات، وهو حدث للأمم المتحدة، يجمع رؤساء الدول والحكومات والوزراء وكبار المسؤولين من الدول الأعضاء الـ ١٩١، جنبا إلى جنب مع العديد من المنظمات الشريكة، الذين يشكلون مجموعة أصدقاء التحالف، والذين سيعملون معاً نحو عالم أكثر سلماً وأكثر شمولاً اجتماعياً عن طريق بناء الاحترام المتبادل بين الشعوب من مختلف الهويات الثقافية والدينية.

وقد سعينا لاستيعاب الآراء والشواغل والمساهمات والاقتراحات والمدخلات التي أعربت عنها وفود عديدة في المشاورات التي أجريت بطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة. ولذا، فلنرحب بجميع الجهود والتعهدات التي من شأنها أن تسهم في أهدافنا وتطلعاتنا المشتركة لتحقيق السلام والحفاظ عليه، بما في ذلك إعلان باكو المشار إليه في الفقرة ٩ من مشروع القرار.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٨٩، سأطرح اقتراح التجزئة للتصويت الآن. أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أرمينيا

المعارضون:

ألبانيا، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بوتان، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كمبوديا، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، مصر، السلفادور، إستونيا، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا،

نفسه كمنبر لنشر دعاية مناهضة لأرمينيا وكرهية الأجانب والبغض. إن إجراءات وسياسات أذربيجان انتهاك صارخ لمقاصد التحالف ولهذا القرار في حد ذاته.

وللأسف، فشلت الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار. وفي ظل هذه الظروف، طلبت أرمينيا إجراء تصويت مسجل على الفقرة ٩ من القرار، ولو أجري تصويت لصوتت أرمينيا معارضةً. كما تنأى أرمينيا بنفسها عن القرار.

السيد دولبو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تؤمن الولايات المتحدة بقوة بتشجيع ثقافة السلام من خلال تعزيز العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك عبر رفض العنف ومعالجة الأسباب الجذرية للتراع. وقد تشجعنا بهذا الجهد القائم على توافق الآراء لتعزيز التسامح والحوار والمصالحة واحترام التنوع الثقافي.

وبوصفنا أمة متعددة الأعراق والثقافات والديانات، نعتقد أيضاً أن الحوار والتفاهم والتعاون بين الأفراد من مختلف الخلفيات الدينية والثقافية أمور مهمة لإقامة علاقات سلمية ومتوائمة بين جميع الأفراد والأمم. وتفهم الولايات المتحدة أن الإرهاب والتطرف العنيف ليس لهما أساس في الدين. وفي الواقع، نعتقد أن المنظمات الدينية والحوار بين الأديان التي تعزز ثقافة السلام تمثل عناصر أساسية لمنع التطرف العنيف.

ولذلك فمن المؤسف أن القرار ٢٤٩/٧١ لا يستفيد من الفرص التي تطرحها توصيات خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. وقد أقرّت الدول الأعضاء توصيات تلك الخطة في الفقرة ٤٠ من القرار ٢٩١/٧٠، عندما أوصت بأن تنظر الدول الأعضاء في تنفيذ تلك التوصيات. وعلى مدى السنوات الـ ١٠ الماضية، دعت الدول الأعضاء إلى تحسين التوازن بين جميع ركائز استراتيجية الأمم المتحدة العالمية

[وفيما بعد، أبلغ وفد الكويت الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت معارضا].

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة لتعليق التصويت، أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها. **السيد سامفيليان** (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): تدرك أرمينيا وتفهم تماماً أهمية القرار ٢٤٩/٧١ المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام"، وتثني على جهود مقدميه الرئيسيين. وهي تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن من شأن هذا الحوار أن يعزز السلام والاستقرار الاجتماعي واحترام التنوع على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي وأن يعزز بيئة تفضي إلى السلام والتفاهم المتبادل. إننا نرى أنه ينبغي أن يهدف الحوار بين الأديان والثقافات إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والسلام والتنمية، ونحن يدين بقوة كراهية الأجانب والعنصرية والتمييز بجميع أشكاله ومظاهره.

وقد دخلت أرمينيا المفاوضات بشأن القرار بحسن نية وبروح من التعاون. ولم ندخر جهداً لتحقيق توافق حقيقي في الآراء. بيد أن المفاوضات لم ترق إلى تقاسم أهداف مماثلة بسبب التصلب في وجهات النظر. وقد أعربت أرمينيا مراراً، منذ بداية المشاورات غير الرسمية، عن تحفظاتها على الفقرة ٩، ولا سيما بشأن البلد المضيف لمنتدى تحالف الحضارات السابع.

وظلت أرمينيا تنبه القائمين بالصياغة باستمرار إلى الكراهية الجارية للأرمن وكرهية أرمينيا التي ترعاها الحكومة في أذربيجان، التي بلغت ذروتها في العدوان الواسع النطاق ضد شعب ناغورنو كاراباخ، الذي شنته أذربيجان في بداية نيسان/أبريل، قبل أسابيع قليلة فقط من افتتاح منتدى التحالف في باكو. وقد استخدمت السلطة العليا في أذربيجان المنتدى

وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بخيبة الأمل لأن الفقرة ١٠ لا تميز التطرف، والذي قد يطبق بلا موضوعية على فئات معينة ويمكن أن يستخدم لقمع ممارسة حريتي التعبير والضمير فضلاً عن سائر حقوق الإنسان والحريات الأساسية، عن التطرف العنيف الذي نعارضه عالمياً. ولو أن القرار جسّد تعديلاتنا على صيغته، فإننا نعتقد أن حقوق الإنسان كانت لتحظى بحماية أفضل ولكان من شأنه أن يساعد على ضمان أن إجراءات الدول الأعضاء لمكافحة التطرف العنيف لا تؤدي إلى نتائج عكسية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت الآن هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ن) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

مشروع قرار (A/71/L.46)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد عقدت مناقشة بشأن البند ١٢٦ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من (أ) إلى (ي) في جلستها العامة الأربعين المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وأعطى الكلمة الآن لممثل هولندا عرض مشروع القرار A/71/L.46.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/71/L.46 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية". وتعرض

لمكافحة الإرهاب، وتشكل توصيات خطة العمل لمنع التطرف العنيف إطاراً عملياً لتنفيذ الركيزة الأولى، التي تتناول الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. إن إدراك الصلات القائمة مع المسائل المتناولة في توصيات خطة العمل لمنع التطرف العنيف كان من شأنه تحسين تمكين الدول الأعضاء والأمم المتحدة من الاستفادة من الاستثمارات التي يجري بذلها من أجل تنفيذ توصيات خطة العمل لمنع التطرف العنيف.

وفي سياق منفصل، نفهم أن الصين قد نظمت بعض الأنشطة تحت مظلة مبادرة الحزام والطريق، والتي، كما تقول، يمكن أن تساعد على تعزيز الروابط بين الشعوب. وكما ذكرنا سابقاً، تشير جميع المعلومات المتاحة لنا إلى أن تلك المبادرة هي أساساً استراتيجية اقتصادية تركز على توسيع نطاق استثمار الصين في الهياكل الأساسية. وإذا كانت مبادرة الحزام والطريق تحمل طموحات أوسع من أجل "تعزيز الروابط بين الشعوب وتعزيز التفاهم المتبادل والتعاون"، فإننا نشجع الصين على ضمان أن ذلك العنصر، بما في ذلك احترام ثقافات واحتياجات ورغبات البلدان المستفيدة، مدمج في جميع المشاريع التي تطورها تحت هذه المظلة. وكما هو الحال مع أي مبادرة من هذا النوع، نأمل أن تتماشى مشاريع الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق، سواء كانت اقتصادية أو ثقافية أو كليهما، مع المعايير العالمية والتزامات الصين المتعلقة بحقوق الإنسان واحتياجات البلدان المستفيدة.

ونفهم أن القرار يؤكد أيضاً اعتراف المجتمع الدولي بأن المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يوفر في مجمله الإطار الدولي لحماية حرية التعبير. وتؤكد الولايات المتحدة من جديد موقفها المعروف بأن ممارسة الحق في حرية التعبير ينبغي أن تُمنح أقصى حماية ممكنة، ودعمنا لحريات الدين والتعبير، بما في ذلك احترام حرية الفكر أو الضمير أو المعتقد.

السيد ناكافو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/71/L.46، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: أندورا، أيسلندا، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جورجيا، رومانيا، سان مارينو، سويسرا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.46 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية". طُلب إجراء تصويت مسجل. طلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة ٤ من المنطوق). وما لم يكن هناك اعتراض على هذا الطلب، سأطرح الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/71/L.46 للتصويت.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بوتان، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كمبوديا، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، مصر، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، كيريباس، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ،

هولندا، البلد المضيف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مشروع القرار هذا باسم ٤٠ بلدا مقدما له.

والغرض من مشروع القرار هذا الذي يُقدّم مرة كل سنتين هو تأكيد أهمية استمرار التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتسهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في صون السلم والأمن الدوليين بواسطة التحقق من تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية، وعن طريق العمل من خلال عمليات التفتيش على الصناعة لمنع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية، فضلا عن تشجيع الاستخدام السلمي للكيمياء في الأنشطة غير المحظورة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية عبر التعاون والمساعدة الدوليين، من بين أمور أخرى.

وفي الوقت الحاضر، تمثل الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نسبة ٩٨ في المائة من عدد سكان العالم كتلته البرية و ٩٨ في المائة من صناعته الكيميائية. وستواصل الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية العمل مع الدول الأطراف على تحقيق عالميتها كاملة. ويعدّ مشروع قرار اليوم استكمالاً للقرار ٦٩/١٤ المعتمد في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ ويبين التطورات الفعلية التي حدثت منذ ذلك الحين.

وعلى الرغم من طلب التصويت عليه، فما زال يحدونا الأمل في أن يُعتمد مشروع القرار بالإجماع. ولدينا اعتقاد راسخ بأن مشروع القرار المعروض علينا واقعي ويجسد بصورة متوازنة آراء مختلف الدول الأعضاء. لذا، ندعو الوفود إلى تأييد مشروع القرار بروح من التوافق والتعاون.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/71/L.46. وأعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

المؤيدون: ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، المكسيك،

ألبانيا، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بوتان، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تيمور - ليشتي، توغو، تونس، تركيا، توفالو، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية،

ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، عمان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فييت نام

المعارضون:

المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة

المتنعون:

الجزائر، الصين، كوبا، إكوادور، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، كازاخستان، لبنان، موريشيوس، نيكاراغوا، نيجيريا، الفلبين، الاتحاد الروسي، جنوب السودان، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية

أُبقي على الفقرة من ٤ منطوق مشروع القرار بأغلبية ١١٣ صوتاً مقابل صوتين مع امتناع ١٩ أعضاء عن التصويت.

[وفيما بعد أبلغ وفد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.]

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أ طرح الآن

للتصويت مشروع القرار A/71/L.46 برمته.

أجري تصويت مسجل.

السيد لوكي ماركيز (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):
تعرب إكوادور، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، عن تأييدها الأكيد للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مع إيلاء الاحترام الواجب لاختلاف مجالات كفاءتهما، علاوة على الطابع التقني الذي تتسم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولذلك السبب صوّت وفد إكوادور مؤيدا القرار ٢٥٠/٧١ برمته. ومع ذلك، امتنعنا عن التصويت على الفقرة ٤ من القرار تعبيرا عن رغبتنا في إبداء المزيد من المرونة في صياغتها، ولأنها تتعارض مع طلب مقدم من وفد آخر خلال المشاورات وكان يبدو معقولاً تماماً بالنسبة لنا ولا يؤثر سلباً على مضمون الفقرة. وكان من المرجح أن نعتد القرار دون الحاجة إلى إجراء تصويت عليه في حال توفر المرونة في نص مشروعه.

تكرر إكوادور أسفها لأن يجري الآن إدراج الصيغة الخلافية في مشاريع القرارات المتصلة بالصكوك العالمية والتي كانت تُعتمد تقليدياً بتوافق الآراء. إن القيام بذلك يحوّل القرارات الإجرائية إلى قرارات سياسية، مما يجعل من المتعذر اعتمادها من دون الاضطرار إلى اللجوء إلى التصويت. فتلك ليست طريقة للتوصل إلى توافق في الآراء. ومن الضروري العودة إلى لغة تجسد جميع آرائنا.

السيد دنكناش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تولي تركيا أهمية قصوى لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتعاون بين المنظمة والأمم المتحدة. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت أهم آلية، وربما بقدر كبير جداً، للتعاون بين المنظمتين آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وهذه الآلية، التي أنشئت للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وجدت أن القوات المسلحة السورية كانت مسؤولة عن استخدام هذه الأسلحة في ثلاث حالات؛ وتبين أن داعش مسؤولة عن استخدامها في حالة

جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام

المعارضون:

لا أحد

المتنعون:

لا أحد

أُعتد مشروع القرار A/71/L.46 برمته بأغلبية ١٤٥ صوتاً مقابل لا شيء، مع عدم امتناع أي عضو عن التصويت (القرار ٢٥٠/٧١).

الرئيسة بالنياية (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت على القرار الذي اعتمد للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد ريفيرو روثاريو (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تود كوبا أن تعلق تصويتها على القرار ٢٥٠/٧١ المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية".

ونؤيد، بصفتنا دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، مواصلة التعاون الفعال بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وبقينا أن استمرار اعتماد القرار بتوافق الآراء أمر مفيد للعلاقة التعاونية القائمة بين المنظمتين ومن شأنه أن يساعد على استعادة الوحدة التقليدية للدول على النص وتفادي أي محاولة لإثارة المواجهة والتسييس بدلا من روح التعاون والدعم التي تبثها منظمتنا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونرى أنه ليس مفيدا أن يشمل القرار إشارات إلى قرارات مجلس الأمن أو إلى أي من الدول. وينبغي أن نسعى في المستقبل إلى الحفاظ على الغرض من هذا القرار وطابعه.

السيد الحلاق (الجمهورية العربية السورية): إن الجمهورية العربية السورية دولة طرف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتشارك في اجتماعات المنظمة وتنخرط في المناقشات حول مختلف القضايا. لقد حرصت الجمهورية العربية السورية منذ انضمامها إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية على الالتزام بجميع متطلبات عملية الانضمام، وبقرارات المجلس التنفيذي، ونفذت كل ما هو مطلوب منها من التزامات وقبل الموعد المحدد. لقد قدمت جميع أشكال التعاون البناء لطواقم العمل التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، الأمر الذي كان محل إشادة متكررة من المنظمين ومن الرأي العام الدولي.

تدين حكومة الجمهورية العربية السورية أي استخدام لأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية، في أي زمان ومكان، فهو عمل مرفوض وغير أخلاقي ومدان. وبناء على ذلك، سعت نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية. ولتثبت للعالم كله التزامها بالوقوف ضد أي استخدام للأسلحة الكيميائية، فقد انضمت سوريا إلى اتفاقية حظر استحداث وصنع وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية، وتدمير تلك الأسلحة، كما تقدمت في عام ٢٠٠٣ بمشروع قرار إلى مجلس الأمن أثناء عضويتها غير الدائمة من أجل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. لقد اصطدمت جهودنا آنذاك بتهديد من دولة دائمة العضوية بإسقاط مشروع القرار بالفيتو، في حماية لأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية، وعلى رأسها السلاح النووي الإسرائيلي.

إن مشروع القرار المعروف أمامنا، إجرائي في اعتيادي، لطالما اعتمد في السابق بتوافق الآراء، إلا أن قرار بعض الدول تسييس المشروع منذ عام ٢٠١٤ أدى إلى طرحه للتصويت.

واحدة. التقرير الثالث (S/2013/774، المرفق) والتقرير الرابع (S/2014/52، المرفق) للآلية يتضمنان وصفا مفصلا للكيفية التي ارتكبت بها هذه الهجمات.

وفي المشاورات غير الرسمية بشأن القرار ٢٠٥٠/٧١، طالبنا بتقديم وصف موجز لولاية الآلية المذكورة أعلاه وإضافة الإشارة إلى التقريرين الثالث والرابع إلى النص. ولا يتضمن القرار أي وصف أو إشارة لهذا. لذلك نرى أنه لا يعكس على نحو ملائم أو دقيق الحقائق على أرض الواقع. ومع ذلك، صوتنا مؤيدين لكل من الفقرة ٤ والقرار ككل، بما يعكس الأهمية التي نعلقها على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومهما يكن من أمر، نود في هذه المرحلة، أن نسجل في المحضر بأننا كنا نتوقع التوصل إلى نص مرضٍ أكثر في المرة القادمة. نود أيضا أن نكرر طلبنا القوي بحاسبة المسؤولين عن الحادث.

السيد سيرغيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بالرغم من أن قرار مجلس الأمن ٢٢٠٩ (٢٠١٥) اتخذ بتوافق الآراء، لا نعتبر من المناسب الإشارة إليه في القرار ٢٠٥٠/٧١. وخلافا للقرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) فإن القرار ٢٢٠٩ (٢٠١٥) ليست له صلة مباشرة بالتعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. علاوة على ذلك، فإنه لا يقتصر على موضوع سوريا، فالتعاون بين المنظمين الدوليتين يأخذ طابعا متعدد الجوانب. إن الإشارة في الفقرة ٣ إلى آلية التحقيق المشتركة تغني عن إدراج الفقرة ٤، لأن بعض الدول - بسبب المصالح الجيوسياسية - قد ترغب في تسييس كل شيء مرتبط بسوريا. ومن الجدير بالذكر أن عملية نزع الأسلحة الكيميائية في سوريا مسألة تم الانتهاء منها بنجاح نتيجة توفر الإرادة السياسية في دمشق، ودعم المجتمع الدولي بأسره. فلا مكان في هذا الصدد لنظريات المؤامرة.

لقد حلت مشاريع القرارات المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية من تسمية دول بعينها أو الإشارة لدولة ما، فلماذا التركيز على سورية في مشروع القرار هذا؟ وخصوصا في ظل الإنجاز الكامل وغير المسبوق في التخلص من برنامج الأسلحة الكيميائية السوري، في تاريخ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والذي تحقق فقط، بفضل تعاون الحكومة السورية.

لقد كان حريا بتلك الدول أن تشكر سورية على تعاونها. لقد طالبنا في السابق، وها نحن، نكرر مطلبنا مرة أخرى بوقف تسييس هذا الملف. وللأسباب التي ذكرناها آنفاً، صوت وفد بلادي بالامتناع على الفقرة ٤ من المنطوق.

بخصوص ما ورد في تعليل تصويت ممثل النظام التركي، فإنه من الثابت والمؤكد في تقارير صادرة عن مجلس الأمن أنه قد جرى تهريب السارين إلى تركيا على طائرة مدنية، ومن ثم محاولة نقله إلى سورية. إن الإرهابيين الذين يرعاهم النظام التركي قاموا بإجراء تجارب السلاح الكيميائي على الحيوانات في مدينة غازي عنتاب التركية، التي أضحت الآن تعرف باسم تورا بورا التركية. ونطالب ممثل النظام التركي بتكذيب هذه الوقائع من خلال تقديم معلومات دقيقة حول نتائج التحقيق مع ١٢ إرهابيا تم إلقاء القبض في الأراضي التركية وبجوزهم غاز السارين. ومن ثم تم إطلاق سراحهم جميعا. وما هو مصير السارين؟

إن تقارير اللجان الفرعية لمجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب مليئة بالوقائع التي تفضح نفاق السياسات التركية ورعايتها للإرهابيين الضالعين في استخدام السلاح الكيميائي داخل سورية انطلاقا من الداخل التركي. لقد أصبح معروفا للجميع بأن النظام التركي يدعم الجماعات الإرهابية المسلحة بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وبالأخص المواد الكيميائية السامة. خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس

وها نحن الآن نواجه نفس تلك المعطيات، أي محاولة جديدة لتسييس مشاريع قرارات إجرائية روتينية من خلال الزج بمواضيع خلافية. وهنا يتبادر إلى ذهننا السؤال التالي: هل هدف تلك الدول هو اعتماد مشروع القرار بالتصويت بدلا من اعتماده توافق الآراء؟ والملاحظ هنا، استمرار بعض الدول في خلط المواضيع كافة، وبالأخص الفنية والسياسية.

لقد لمسنا سعيًا حثيثًا من جانب بعض الدول لتسييس مشروع القرار بشكل هستيري وجعله على شاكلة القرارات التي تستهدف دولًا بعينها، من خلال التركيز الانتقائي على سوريا، إلا أن هذا التركيز المتعمد في غير مكانه، خاصة أن سوريا طرف كامل العضوية في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن سياسة التركيز وتلفيق الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة لدول بعينها في الشرق الأوسط باتت لعبة مكشوفة للجميع، فمن يدعي الحرص على أمن وسلامة شعوب دول المنطقة، عليه أن يثبت مصداقية ذلك الحرص من خلال وقف انتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

لقد سعى وفد بلادي، وغيره من الوفود الصديقة، سعيًا جهيدا للتوصل إلى مشروع قرار متوازن يحظى بالتوافق، ويعكس الحالة الإيجابية المتعلقة بالتخلص الكامل من برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية. إلا أن مقدمي مشروع القرار رفضوا مراعاة شواغلنا وأصروا على تسييس المشروع.

كان ينبغي على مقدمي المشروع التركيز على إدانة حيازة وتصنيع واستخدام الجماعات الإرهابية المسلحة للأسلحة الكيميائية، وخصوصا في ظل دعم بعض الدول للجماعات الإرهابية وتزويدها بالخبرات والمواد ذات الصلة لتصنيع واستخدام هذه الأسلحة، كون ذلك يشكل خطرا حقيقيا على البشرية ومستقبلها.

القرار يضر بنتائج التحقيق التي تضطلع بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالتعاون مع الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، نرى من الضروري أن يُستكمل التحقيق لتحديد المسؤول عن ارتكاب هذه الأفعال، الأمر الذي سيجعل من الممكن تحديد ما إذا كانت الانتهاكات المزعومة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية قد ارتكبت.

بالإضافة إلى ذلك، نود أيضا أن نشدد على أن وفد بلدنا يشيد بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ويؤيده تأييدا كاملا. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن التنفيذ الكامل لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية يتطلب المشاركة النشطة لجميع الدول الأطراف وتعاون المنظمات الدولية ذات الصلة. لهذه الأسباب، صوتنا مؤيدين للقرار ككل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ن) من البند ١٢٦ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلب وفدان التكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكرهما بأن البيانات التي يدلي بها في إطار ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وعلى خمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر وفدي باكستان والفلبين والميسرين على جهودهم المتفانية وإدارتهم الماهرة للمفاوضات على القرار ٢٤٩/٧١ بشأن تشجيع الحوار والتفاهم بين الأديان والثقافات والتعاون من أجل السلام. ونحن ممتنون أيضا للدعم القوي من الدول الأعضاء لنتائج المنتدى العالمي

فقط من هذا العام، سهل النظام التركي نقل ١٤ طنا من المواد الكيميائية السامة من الداخل التركي إلى سورية، بما في ذلك الفوسفور الأصفر. إن النظام التركي متورط في كافة الأحداث المتعلقة باستخدام مواد كيميائية سامة في بلاد.

السيد روباتجزي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): كنا نود لو أن القرار ٢٥٠/٧١، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، قد اعتمد بدون تصويت. وللأسف، لم يكن ذلك ممكنا لأن مقدمي القرار لم يأخذوا بآراء جميع الوفود المعنية بأسلوب شامل للجميع. وعلى الرغم من أن وفدي أيد القرار ككل، فقد امتنع عن التصويت على الفقرة ٤ لأن تلك الفقرة تحيط علما بإحدى وثائق مجلس الأمن التي ليست ذات صلة بموضوع القرار. ومن المؤسف أن ذلك الأمر غير المقبول والإشارة ذات الدوافع السياسية الواضحة قد أدرج في النص على الرغم من التحفظات والاعتراضات التي أعربت عنها بعض الوفود. ونحث مقدمي القرار على ملاحظة طابعه الفني والامتناع عن تسييسه.

السيدة تشان شوم (جمهورية فيتزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): تود جمهورية فيتزويلا البوليفارية أن تتكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت على القرار ٢٥٠/٧١، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن فيتزويلا، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، تكرر إدانتها القوية لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي ظرف من الظروف. وعلى الرغم من ذلك، قرر وفد بلدي الامتناع عن التصويت على الفقرة ٤ لأنه، كما أعرب عن وفدنا أثناء عملية اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٠٩ (٢٠١٥) في ٦ آذار/مارس، بشأن الأسلحة الكيميائية في سورية، ذلك

ونتيجة لهجمات أرمينيا وما تلاها من أعمال قتالية، قُصفت ٣٤ مدينةً وقريةً على طول الخط الأمامي، مما تسبب في وقوع إصابات في صفوف المدنيين وجنود القوات المسلحة لأذربيجان، وكذلك إما تدمير الممتلكات الخاصة والعامة أو إلحاق ضرر كبير بها، بما في ذلك أماكن السكن والمدارس ورياض الأطفال. إن الإجراءات التي اتخذتها أرمينيا والبيان الذي أدلى به وفد ذلك البلد يبينان مرة أخرى أنه بدلا من أن تكون شريكا في السلام، فإنها قد اختارت طريق الحرب.

السيد سامفيليان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): لم يكن في نيتي ممارسة حق الرد، ولكن ممثل أذربيجان لم يترك أمامي أي خيار آخر. ولضمان أن أظل في سياق الموضوع، سأقرأ فقط بيان وزارة خارجية أرمينيا فيما يتعلق بالمنتدى العالمي السابع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل.

في الساعات الأولى من يوم ٢ نيسان/أبريل، شنت أذربيجان عملية هجومية واسعة النطاق ضد ناغورني - كاراباخ، انتهكت بذلك الاتفاق الثلاثي لعام ١٩٩٤ بشأن وقف إطلاق النار والاتفاق الثلاثي لعام ١٩٩٥ بشأن توطيد وقف إطلاق النار، وهما الاتفاقان اللذان وقعتهما أذربيجان وناغورنو - كاراباخ وأرمينيا، وهما غير مقيّدان بحدود زمنية. وقد انتهكت أذربيجان المبادئ الأساسية للقانون الدولي والقرارات والإعلانات المعتمدة أثناء مؤتمرات القمة والمجالس الوزارية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، متجاهلةً بشكل صارخ بيانات البلدان التي تشترك في رئاسة مجموعة منسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - وهي الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية، والجمهورية الفرنسية - بشأن تسوية النزاع في ناغورني - كاراباخ.

ومنذ البداية، أضحت أذربيجان تستهدف بشكل متعمد وعشوائي البنى التحتية المدنية والسكان المدنيين، بما في ذلك

السابع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات الذي عقد في باكو في وقت سابق من هذا العام.

إن منتدى باكو، الذي حضره أكثر من ٤٠٠٠ ممثل لـ ١٤٧ بلداً، بمن فيهم رؤساء الدول والحكومات والوزراء وغيرهم من المسؤولين الرفيعي المستوى، فضلا عن ممثلي المنظمات الدولية والمجتمع المدني، قد حقق بالقطع هدفه الرئيسي المتمثل في إبراز تحالف الحضارات بوصفه منبرا علميا لتبادل أفضل الممارسات للعيش معا في مجتمعات شاملة للجميع ووضع حلول للتحديات.

وليس من المستغرب المحاولات الفاشلة والحمقاء من جانب أرمينيا للطعن في المنتدى العالمي السابع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، المعقود في أذربيجان، وفي نتائجه. نأمل أن أرمينيا سوف تستخلص الدروس من نتائج التصويت على مبادئها الذي جرى للتو. في الواقع، فإن المثل العليا لتحالف الحضارات ومبادئه، مثل مفاهيم الحوار بين الثقافات والأديان وثقافة السلام، غريبة بالنسبة لأرمينيا. وإلا، فما كانت لتصبح دولة أحادية العرق بطرد جميع السكان غير الأرمن. وقد طبقت أرمينيا نفس السياسات والممارسة بإنشاء مناطق مطهرة عرقيا في الأراضي المحتلة في أذربيجان.

ووفقا لما ذكره ممثل أرمينيا، فإن التصعيد الذي جرى في نيسان/أبريل على الخط الأمامي قد منع بلده من المشاركة في المنتدى العالمي السابع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات. ومع ذلك، فقد أغفل أن يضيف أن تصعيد نيسان/أبريل كان نتيجة مباشرة لسياسة أرمينيا العدوانية ضد أذربيجان. في الواقع، وفي الصباح الباكر من يوم ٢ نيسان/أبريل، زادت القوات المسلحة الأرمينية حدة القتال من مواقعها في الأراضي المحتلة، فقصفت بكثافة القوات المسلحة الأذربيجانية على طول خط المواجهة والمناطق المجاورة المكتظة بالسكان الخاضعة لسيطرة أذربيجان بالمدفعية الثقيلة والأسلحة من العيار الكبير.

وفي الوقت حيث كان المشاركون يتجمعون لحضور المنتدى العالمي السابع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، واصلت القوات المسلحة الأذربيجانية انتهاكها لوقف إطلاق النار، مما تسبب في خسائر جديدة في الأرواح. ومنذ بدء العدوان الأذربيجاني، أصيب وقتل المئات من الأشخاص، بمن فيهم المدنيون. وهو يبين عبثية الاحتفال بإيجاد عالم أكثر سلاماً واحتضاناً لجميع فئات المجتمع وبناء الاحترام المتبادل فيما بين الشعوب من مختلف الهويات الثقافية والدينية في بلد يمارس الهمجية والقتل في مكان لا يبعد سوى بضعة مئات من الكيلومترات عن مكان انعقاد المنتدى. وهذه إهانة لصورة التحالف ومس بترأثته. وفي ظل هذه الظروف، فقد كان ينبغي إلغاء عقد المنتدى في أذربيجان - البلد الذي ينتهك بشكل صارخ شديد أهداف تحالف الحضارات ومبادئه وقيمه. ولا تزال أرمينيا صديقا للتحالف وملتزمة بمقاصده. إلا أنها، نظرا للظروف، لم تنضم إلى توافق الآراء بشأن إعلان المنتدى العالمي السابع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات. وترفض أرمينيا المنتدى السابع المعقود في باكو برمته، بما في ذلك نتائجه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): الملاحظات التي استمعنا إليه للتو من ممثل أرمينيا مليئة بالكاذب والتحريفات والتفسيرات الخاطئة، وتبين مدى بُعد أرمينيا عن الانخراط في سعي بناء لتحقيق السلام في منطقتنا. في الواقع، كانت أرمينيا تحضر للهجوم قبل فترة طويلة من نيسان/أبريل من هذا العام، وكانت تقوم بالعمل الميداني الهادف إلى التستر على أعمالها الاستفزازية. وهناك قدر كبير من الأدلة التي تشهد على تلك التحضيرات، ونحن مستعدون لإطلاع جميع الوفود المهتمة عليها.

الأطفال والمسنون. وكان من بين الضحايا المدنيين الأوائل ولدٌ يبلغ من العمر ١٢ عاماً قُتل أمام مبنى إحدى المدارس نتيجة هجوم بصاروخ غراد، وأصيب تلميذان آخران بجراح. وفي إحدى قرى كاراباخ لوحدها، تعرض ثلاثة مسنين، من بينهم امرأة تبلغ من العمر ٩٢ عاماً، لتعذيب وتشويه وقتل وحشي. بالإضافة إلى ذلك، فإن ثلاثة من الجنود الأسرى من القوات المسلحة لناغورنو - كاراباخ قطعت رؤوسهم على يد القوات المسلحة الأذربيجانية بنفس الأسلوب الذي يتبعه تنظيم الدولة الإسلامية، وتم في وقت لاحق الاحتفال بذلك في المدن والقرى، ونُشر الخبر على شبكات التواصل الاجتماعي. وخلال عملية تبادل جثث الموتى بين ناغورنو - كاراباخ وأذربيجان، التي جرت بفضل وساطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة التعاون الإسلامي، لوحظ أن جثث الموتى التي سلمها الجانب الأذربيجاني ظهرت عليها آثار تدل على التعذيب الشديد والتشويه.

وتلك الأعمال الوحشية التي ارتكبتها أذربيجان، التي تتجاوز القواعد الأساسية للسلوك المتحضر، تشكل انتهاكات للصوصكوك الدولية الأساسية، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والوثائق الأخرى، بما في ذلك اتفاقيات جنيف لعامي ١٩٤٩ و ١٩٧٧. ولا تزال أذربيجان تبدي تجاهلاً تاماً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتشمل الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان داخل أذربيجان هجماتها على ممثلي المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان وسجنهم. بالإضافة إلى جهود أذربيجان المنتظمة لبث التعصب والكراهية ضد أرمينيا، فإنها توفر مرتعا خصبا للمتهورين العسكريين التابعين للنظام الأذربيجاني المجرم.

إن أرمينيا، بتجاهلها لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وباستمرارها في احتلال أراضي أذربيجان، وبتعمدها حرمان أكثر من مليون من الأذربيجانيين اللاجئين والمشردين داخليا من حق العودة إلى ديارهم، وبتابعها للأيديولوجية العنصرية، ومن خلال تأويلها الخاطئ للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، إنما تظهر بوضوح المسؤول فعليا عن تقويض السلام والأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد سامفيليان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز. أرمينيا مستعدة جيدا للتفكير في الاتهام العقيم الذي كُيل ضدها للتو، ولكن من أجل ضمان سير عمل الجلسات العامة للجمعية العامة اليوم بفعالية، التي لديها غرض مختلف تماما، سأقتصر على البيان الذي أدليت به في وقت سابق.

دُرِفت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

إن الادعاءات بأن أذربيجان استهدفت خلال التصعيد في نيسان/أبريل المدنيين والمستوطنات المدنية لا أساس لها من الصحة، وتمثل محاولة أخرى إلى تحويل انتباه المجتمع الدولي عن الفظائع وجرائم الحرب الأخرى التي ترتكبها القوات المسلحة الأرمينية أثناء النزاع. وكما هو معروف جدا، في ١٠ نيسان/أبريل، يسّرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بين الجانبيين، تسليم جثامين الذي قتلوا في الأعمال القتالية التي أعقبت التصعيد. ويبيّن فحص طبي أجري في وقت لاحق وجود علامات عديدة على حدوث تشويه لجثث الجنود الأذربيجانيين.

إن التعليقات التي أدلى بها ممثل أرمينيا بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية في أذربيجان لا تستند إلى أي أساس. إن كبار قادة أرمينيا الذين لديهم خبرة ومهارة كبيرتين في الاضطلاع بالأعمال الانتقامية الدموية ضد السكان الأذربيجانيين المسلمين خلال النزاع، لجأوا، في أكثر من مناسبة، إلى أقسى الأساليب الممكنة للتعامل مع المعارضين السياسيين في بلدهم، وتوجد وقائع أكثر من كافية لإثبات ذلك. وبدلا من التعليق على حقوق الإنسان في البلدان الأخرى، ينبغي لحكومة أرمينيا أن تجري قدرا من التقييم الذاتي، وأن تعترف باستخدامها للأساليب العنيفة لقمع المعارضين السياسيين في بلدها، وأن تراعي البيانات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الدولية الأخرى التي تعرب عن القلق الشديد إزاء روح التعصب السائدة في أرمينيا والسياسات والممارسات التمييزية ضد الأقليات الإثنية والدينية، واللاجئين، وملتمسي اللجوء، والنساء والأطفال.

إنني على ثقة بأن المجتمع الدولي سيكون أكثر اهتماما بالاستماع من وفد أرمينيا بشأن المشاكل الحقيقية التي يواجهها البلد في المجال الاجتماعي - الاقتصادي والاندثار الكبير في القطاعات الرئيسية للاقتصاد في السنوات الأخيرة. في الواقع،